قضية المخطوفين بين شمس الدين والحص

الصلح: مطلوب من الحكومة موقف حاسم

ابراهيم: قلقون من سلبية بعض الفرقاء

استقبل امس، نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الرئيس سليم الحص في حضور محمد شعيتو واحمد اسماعيل وحسين قطيش.

تركز البحث خلال اللقاء على المساعي التي تقوم بها لجنة المخطوفين والمفقودين التي شكلها مؤخرا مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد.

وعرض الرئيس الحص للشيخ شمس الدين للاتصالات التي قامت بها اللجنة للافراج عن المخطوفين.

تمنى الشيخ شمس الدين للرئيس الحص واللجنة التوفيق في المساعي الانسانية المبذولة، ودعا الى التعاون بين الجميع «حتى تثمر النتائج وادخال السرور الى قلوب عائلات المخطوفين والمفقودين، لا سيما في هذه الايام التي يعيشها اللبنانيون في ظلال مناسبتي المولد والميلاد المجيدتين».

الصلح

على الصعيد ذاته، زار وفد من اهالي المخطوفين الرئيس رشيد الصلح، وبحث معه في تطورات القضية.

اثر اللقاء ادلى الرئيس الصلح بتصريح قال فيه:

لقد زارني اليوم وفد من اهالي المخطوفين والمعتقلين من ابناء بيروت والضواحي وبعض المناطق الاخرى من لبنان، وعرض علي الوضع.. وقد ابديت لهم وجهة نظري التي تتلخص بان هذه القضية طالت وطال اعتقال وفقدان ما يزيد عن الـ ٢٦٠٠ مواطن لا ذنب لهم ولا جريمة ارتكبوها، وقد خطفوا من قبل جهات معروفة ومعينة او اعتقلوا ايضا لدى جهات معلومة ومعينة، فلا يجوز استمرار هذا الامر من دون وضع حد عاجل له بالافراج عنهم واعادتهم الى ذويهم. اذ ان جميع الدلائل تدل الى انهم ما زالوا موجودين لدى الجهات التي خطفوا من قبلها او اعتقلوا لديها.

اضاف: وقد اتخذت قضية هؤلاء ابعادا خطيرة اوشكت ان تصبح من المشاكل الاساسية التي عاشها ويعيشها لبنان، ومن المؤلم، ايضاً، الا تتخذ الحكومة الواجب المفروض عليها تجاه هذه القضية بان تامر الجهات المعنية بان تفرج عن المعتقلين او الجهات المعنية بان تسلم المخطوفين والمفقودين، اذ لا يجوز لحكومة وليس من حقها ان تكتفي بالاستنكار او بالتاسيس وكانها فريق لا تعنيه الازمة بل يشاهدها ويتفرج عليها.

تابع: نحن نطلب من الحكومة ان تتخذ موقفا حاسماً وواضحاً في اقرب وقت لا يتجاوز مهلة الاعياد، والا اضطررنا لتقديم استجواب للمجلس النيابي بهذا الشان طالبين محاسبتها على تقصيرها. اذ ان هذه القضية وما يرافقها من مآس، وهي تتعلق بعائلات يزيد عددها عن الفي عائلة، نظراً لعدد المفقودين، والمعتقلين الضخم، اضحت كما قالت، من اخطر القضايا التي عاشها ويعيشها لبنان اليوم، وبعض هؤلاء المفقودين والمعتقلين فقد قبل الاجتياح الاسرائيلي، او اثناء الاجتياح، او بعد دخول السلطة الى بيروت الغربية وضواحيها.

وختم الرئيس الصلح قائلا: ونحن نؤيد المساعي التي يقوم بها مفتي الجمهورية وجميع المجتمعين في دار الفتوى، ونتعاون معهم، ونرجو ان تثمر عن نجاح عاجل. اذ لا يجوز ان تظل الجهات المعنية ناكرة او متجاهلة هذا الامر ولدينا ولدى سوانا دلائل كثيرة تثبت بقاء هؤلاء المعتقلين والمفقودين موجودين واحياء.

ابراهيم

من جهته الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان محسن ابراهيم ادلى بتصريح قال فيه: اذ نسجل تقديرنا الكبير للجهود المكثفة التي تبذلها لجنة انقاذ المخطوفين والمفقودين المنبثقة من اعتصام دار الفتوى في سبيل تامين الافراج عن هؤلاء المواطنين الذين كتب عليهم ان يتحملوا اقسى نتائج الحرب الداخلية، نسجل في الوقت نفسه قلقنا البالغ من استمرار اصطدام هذه الجهود بالسلبية الغريبة التي يبديها بعض الفرقاء المعنيين في هذا المجال.

اضاف: لقد طال الزمن على قضية المخطوفين وهي تتفاعل من دون ان تجد آذانا صاغية للنداءات الصادرة عن الاهالي المنكوبين بفقدان اب او اخ او ابن او عائلة بكاملها بفعل انفلات الغرائز والعصبيات الهمجية من عقالها. لكن مرور الزمن حمل معه احتقانا متزايدا لهذه القضية التي باتت مرشحة لتوليد نتائج سلبية خطيرة تمس المصير الوطني في صميمه. هكذا باتت قضية المخطوفين احدى اهم المعضلات التي يواجهها كل سعي جاد الى انقاذ الوطن ووحدة الشعب، فهي قضية انسانية صارخة في دلالتها على ما وصل اليه لبنان من تدهور مروع يكاد يجرف كل القيم الانسانية، وهي قضية ديمقراطية حاسمة في تعبيرها عن مدى الخطر الذي بات يتهدد ابسط حريات المواطن، وهي الى ذلك كله قضية سياسية بالغة الخطر في تجسيدها حجم الاستعصاء الذي اصبحت تصطدم به محاولات تدارك الشروخ العميقة التي تشق وحدة اللبنانيين.

لذا نقول آن الاوان للاقلاع عن الاستخفاف بهذه القضية وعن النظر اليها بصفتها تخص نفرا محدودا من المواطنين او بصفتها قضية مفتعلة تقف وراءها جهات تعمل على تضخيمها وتازيمها من اجل الاحراج السياسي وشحن اجواء البلاد بعوامل الانفجار. بل اننا لا نبالغ اذ نؤكد ان استمرار الاستخفاف بقضية المخطوفين هو اقصر السبل لدفعها على طريق الانفجار.

تابع: ان الحجم الكبير الذي تتخذه اليوم هذه القضية يدل دلالة اكيدة على مقدار اهميتها وعلى الطابع الوطني الديمقراطي الانساني الشامل الذي تتخذه والذي يهز ضمائر كل اللبنانيين من اعماقهم، وحين يسمع هؤلاء اللبنانيون ان قرارات تتخذ تكرارا مؤكدة على ضرورة وضع حد لاعمال الخطف، لا يستطيعون اطلاقا التعامل مع هذه القرارات بذرة من الثقة ما دام مصير المخطوفين والمفقودين سابقا يتخبط حتى اللحظة في غياهب المجهول.

ذلك ان النهج الوحيد الكفيل باعادة الثقة الى النفوس القلقة على حياتها، هو النهج الذي يبدا بمبادرة شجاعة الى اطلاق سراح جميع المعتقلين والمخطوفين على امتداد سنوات الحرب عموماً، وخلال العام الماضي خصوصا.

وفي هذا المجال نود ان نؤكد للفريق الذي يكرر تنصله من اعمال الخطف سابقا وحالياً، ان احداً لا يستطيع ان يثق بجدية هذا التنصل او جدواه. فالحقائق في هذا المجال معروفة من الجميع وواضحة امام الجميع.

وختم ابراهيم قائلا: اننا نطالب كل الفرقاء بالتجاوب مع الجهود الكبيرة التي تبذلها لجنة انقاذ المخطوفين والمفقودين وتمكينها من التوصل الى حل حاسم لهذه القضية التي تهدد مصائر آلاف العائلات وكرامتها وحقوقها الانسانية وحرياتها مثلما تهدد ثقة كل المواطنين بقدرتهم على العيش المشترك.

فليبادر الفريق المعني اكثر من سواه الى اتخاذ مبادرة شجاعة في هذا المجال ولتتحمل السلطة بكل مراجعها واجهزتها مسؤوليتها الوطنية عن انقاذ حياة جميع المخطوفين والمفقودين.